تقدير موقف

الحزام الأمني التركي في شمال العراق

التحول من العمليات العسكرية إلى إعادة هندسة البيئة الأمنية

بقلم

بختيار أحمد صالح

باحث في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

تشير المعطيات الميدانية المتراكمة منذ إطلاق سلسلة عمليات المخلب (Pençe) عام 2019، ثم المخلب-القفل (Pençe-Kilit) عام 2022، إلى أن الاستراتيجية التركية في شمال العراق انتقلت من مفهوم التوغل العسكري المؤقت إلى بناء منظومة أمنية دائمة تمتد من منطقة خواكورك حتى زاخو، عبر شبكة مترابطة من القواعد العسكرية والطرق اللوجستية ونقاط السيطرة.

ولا تستهدف هذه المنظومة القضاء العسكري الكامل على حزب العمال الكردستاني (PKK)، بقدر ما تستهدف إعادة تشكيل الجغرافيا الأمنية بحيث يصبح الحزب معزولاً عن خطوط الحركة والإمداد، مع فرض واقع أمني جديد يمنح أنقرة قدرة مستمرة على التأثير في شمال العراق.

وتبرز منطقة غاره/گاره باعتبارها الحلقة الأكثر حساسية في هذه المنظومة، لأنها تمثل عقدة الوصل بين متينا وزاب وأجزاء من العمق المؤدي إلى قنديل، الأمر الذي يجعل السيطرة عليها أو تحييدها أكثر أهمية عملياً من محاولة اقتحام قنديل نفسها.

المؤشرات الميدانية الأخيرة: مزاعم إخلاء معسكر سياني في جبل غاره/گاره

أوردت صحيفة Nefes التركية تقارير تفيد بأن حزب العمال الكردستاني (PKK) أخلَى معسكر سياني (Siyan/Siyani Camp) ومنطقة بهارتبه الواقعة في سلسلة جبال غاره، وذلك في إطار ما وصفته بمسار السلام ونزع السلاح. وبحسب الصحيفة، يُعد معسكر سياني أحد أبرز المراكز العسكرية واللوجستية للحزب، ويضم شبكة من الأنفاق والمنشآت تحت الأرض، ومرافق للتدريب، ومستودعات للإمداد، إضافة إلى ورش لتجميع العبوات الناسفة والطائرات المسيّرة الانتحارية، فضلاً عن أكاديمية تعرف باسم أبوو لتدريب العناصر على العمليات الخاصة.

ووفقاً للتقرير، بدأت وحدات من الاستخبارات والقوات المسلحة التركية بعمليات استطلاع وتحقق ميداني للمواقع التي قيل إنها أُخليت، وتتعامل معها بوصفها مؤشراً مهماً على تقدم محتمل في مسار نزع السلاح. كما ربطت الصحيفة هذه المعلومات بتقارير سابقة كانت قد نشرتها، أشارت فيها إلى انسحاب الحزب من 72 موقعاً في محاور متينا وغاره وزاب، ودخول القوات التركية إلى عدد منها، إلا أن تلك المعلومات استندت أيضاً إلى مصادر أمنية تركية ولم يصدر بشأنها تأكيد مستقل.

مع ذلك، لا تزال هذه الادعاءات بحاجة إلى قدر كبير من التحفظ؛ إذ لم يصدر عن حزب العمال الكردستاني أي بيان رسمي يؤكد أو ينفي إخلاء معسكر سياني أو منطقة بهارتبه، كما لم تنشر الحكومة التركية بياناً رسمياً مستقلاً يتضمن تفاصيل موثقة حول هذه التطورات، بينما التزمت وسائل الإعلام المقربة من الحزب الصمت حيال هذه المزاعم حتى الآن.

ومن منظور استخباري، فإن هذه المعطيات لا ترقى في الوقت الراهن إلى مستوى الحقيقة المؤكدة، لكنها تمثل مؤشراً أولياً يستحق المتابعة والرصد. فإذا ثبتت صحتها من خلال مصادر مستقلة، فإن إخلاء غاره سيُعد تحولاً ميدانياً مهماً، نظراً إلى أن المنطقة شكلت طوال العقود الثلاثة الماضية إحدى أهم قواعد القيادة والتدريب والإسناد اللوجستي للحزب في إقليم كردستان، كما أن موقعها الجغرافي في عمق الإقليم يمنحها قيمة عملياتية تختلف عن محوري زاب ومتينا القريبين من الحدود التركية. وعليه، فإن أي انسحاب دائم منها قد يعكس انتقال مسار التسوية من مرحلة التصريحات السياسية إلى خطوات ميدانية عملية، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات على التوازنات الأمنية في شمال العراق.

أولاً: الموقف، يمكن تلخيص الوضع الحالي بالآتي:

1. استمرار تركيا في توسيع شبكة قواعدها العسكرية داخل شمال العراق.
2. اكتمال أجزاء كبيرة من شبكة الطرق العسكرية الرابطة بين القواعد.
3. انخفاض الاعتماد على العمليات الموسمية وزيادة القدرة على الانتشار الدائم.
4. تراجع مساحة المناورة التكتيكية أمام PKK داخل المثلث (زاب-متينا-غاره).
5. وجود مؤشرات غير مؤكدة حول إعادة انتشار أو انسحاب عناصر من غاره، دون وجود إعلان رسمي نهائي.

وبذلك أصبحت الحدود العراقية التركية تشهد انتقالاً من مسرح عمليات إلى حزام أمني دائم.

ثانياً: التقييم الاستخباري

1. **تغير العقيدة العسكرية التركية:** لم يعد الهدف الرئيسي تنفيذ غارات حدودية ثم الانسحاب. بل أصبحت العقيدة الجديدة تقوم علىتثبيت الوجود، السيطرة على التضاريس، بناء بنية تحتية عسكرية، فرض حرية الحركة للقوات التركية وحرمان PKK من حرية المناورة.أي أن تركيا انتقلت من مفهوم عمليات مكافحه الإرهـاب الى إلى مفهوم أقرب إلى ستراتيجيه الحزام الامنى.
2. **لماذا أصبحت غاره أهم من قنديل؟** رغم القيمة الرمزية لقنديل، فإن أهميتها العملياتية تراجعت نسبياً للأسباب الآتية: قنديل منطقة جبلية واسعة يصعب احتلالها.قربها من الحدود الإيرانية يرفع تكلفة أي عملية واسعة. الجزء الأكبر من نشاط PKK خلال السنوات الأخيرة أصبح يدور داخل محاور زاب ومتينا وغاره. وبالتالي أصبح الهدف التركي هو: عزل قنديل بدلاً من اقتحامه.
3. **أهمية شبكة الطرق العسكرية:** تمثل الطرق العسكرية العنصر الأكثر أهمية في المشروع التركي. إذ تسمح بـ: الحركة طوال السنة، نقل المدفعية الثقيلة، إيصال الإمدادات، تعزيز القوات بسرعة وربط القواعد ببعضها. وهذا يعني أن الحزام الأمني لم يعد يعتمد على الطيران فقط، بل على بنية تحتية ثابتة.
4. **من السيطرة العسكرية إلى السيطرة الجغرافية:** التقدير الاستخباري يشير إلى أن تركيا لم تعد تسعى فقط إلى قتل عناصر PKK بل إلى إعادة تشكيل البيئة التي يعمل داخلها الحزب. وهذا يمثل تحولاً نوعياً في مفهوم مكافحة التمرد.

ثالثاً: المؤشرات الدالة

المؤشرات الحالية تتضمن توسع القواعد العسكرية، توسع الطرق العسكرية، زيادة استخدام الطائرات المسيّرة، إنشاء مراكز مراقبة جديدة، استمرار عمليات التموضع بدلاً من الانسحاب و تضييق ممرات الحركة بين متينا وزاب وغاره.

رابعاً: تقدير نوايا الأطراف

1. **تركيا: الأهداف المحتملة:** إنشاء منطقة أمنية دائمة، منع عودة PKK إلى الحدود، تعزيز النفوذ العسكري داخل شمال العراق و تحويل شمال دهوك إلى منطقة أمنية عازلة.
2. **PKK: قد يلجأ إلى:** إعادة الانتشار، تقليل الاحتكاك المباشر، الاعتماد أكثر على الخلايا الصغيرة و استخدام التضاريس البعيدة عن الحزام الأمني.
3. **حكومة إقليم كردستان:** تسعى إلى منع توسع الصراع، حماية الاستقرار الاقتصادي، تجنب الصدام مع أنقرة، الحفاظ على التنسيق مع بغداد.
4. **إيران:** من المرجح أن تراقب التطورات باعتبارها تؤثر في ميزان القوى شمال العراق، أمن حدودها الغربية ونشاط الجماعات الكردية الإيرانية.

خامساً: السيناريوهات المحتملة

السيناريو الأول: تثبيت الحزام الأمني

الاحتمال: مرتفع

النتائج: استمرار التوسع التركي، انخفاض نشاط PKK قرب الحدود، تعزيز الطرق العسكرية وزيادة النفود التركي طويل الأمد.

السيناريو الثاني: إعادة انتشار PKK

الاحتمال: متوسط

يتضمن: الانسحاب من بعض المواقع، الانتقال إلى مناطق أعمق و العودة إلى حرب العصابات.

السيناريو الثالث: اتفاق أمني ثلاثي (العراق-تركيا-الإقليم)

الاحتمال: متوسط إلى منخفض، قد يؤدي إلى: انتشار قوات عراقية، تقليص تدريجي للوجود التركي، إدارة مشتركة للمناطق الحدودية.

السيناريو الرابع: انهيار المسار السياسي

الاحتمال: منخفض إلى متوسط ويتضمناستئناف المواجهات، توسع العمليات الجوية وزيادة التوتر الإقليمي.

سادساً: تقدير المخاطر

الخطر	مستوى الخطورة
تثبيت وجود عسكري تركي طويل الأمد	مرتفع
فراغ أمني بعد انسحاب PKK	مرتفع
نزوح مدني جديد	متوسط
توسع المواجهات داخل العمق العراقي	متوسط
احتكاك بين القوات العراقية والتركية	منخفض-متوسط
تدخل أطراف إقليمية بصورة غير مباشرة	متوسط

سابعاً: الانعكاسات الإقليمية: من المرجح أن تؤدي هذه التطورات إلى:

1. تعزيز النفوذ التركي شمال العراق.
2. إعادة رسم التوازنات الأمنية في إقليم كردستان.
3. تقليص المساحات الجغرافية التي يتحرك فيها PKK.
4. زيادة أهمية التنسيق الأمني بين بغداد وأربيل.
5. دفع إيران إلى إعادة تقييم انتشارها الأمني على حدودها الغربية.

الاستنتاج

تشير المؤشرات الحالية إلى أن المشروع التركي تجاوز مرحلة العمليات العسكرية المؤقتة، وأصبح يتجه نحو إعادة هندسة البيئة الأمنية في شمال العراق عبر إنشاء حزام أمني متصل يعتمد على القواعد الدائمة والطرق العسكرية والسيطرة على العقد الجغرافية الحاكمة. وفي هذا السياق، تبرز غاره باعتبارها نقطة ارتكاز عملياتية أكثر من كونها مجرد موقع عسكري، إذ إن تحييدها يسهم في فصل محاور الحركة بين متينا وزاب وقنديل، ويزيد من كلفة المناورة أمام حزب العمال الكردستاني. ومع ذلك، تبقى أي تقارير عن انسحاب الحزب من غاره بحاجة إلى تأكيد مستقل قبل البناء عليها في التقديرات النهائية.

كما أن نجاح هذا الحزام في تحقيق أهدافه لا يتوقف على الإنجاز العسكري وحده، بل يرتبط أيضاً بقدرة بغداد وأربيل على التوصل إلى ترتيبات أمنية وإدارية واضحة للمناطق الحدودية، تحول دون نشوء فراغ أمني أو تثبيت واقع سيادي جديد يثير توترات طويلة الأمد.

التوصيات

1. **الإسراع في ملء الفراغ الأمني:** في حال انسحاب حزب العمال الكردستاني من أي منطقة، ينبغي للحكومة العراقية، بالتنسيق مع حكومة إقليم كردستان، نشر قوات اتحادية وقوات حرس الحدود أو قوات متفق عليها في المناطق التي يتم إخلاؤها، لمنع تحولها إلى مناطق نفوذ مفتوحة أو استمرار السيطرة العسكرية الأجنبية عليها.
2. **إنشاء قيادة أمنية مشتركة للمناطق الحدودية:** ينبغي تشكيل غرفة عمليات دائمة تضم وزارة الدفاع العراقية، قيادة قوات الحدود، جهاز المخابرات الوطني، جهاز الأمن الوطني، وزارة الداخلية في الإقليم و وزارة البيشمركة. بهدف توحيد تبادل المعلومات، ومنع الازدواجية، والاستجابة السريعة لأي فراغ أمني.
3. **التفاوض على جدول زمني لإعادة انتشار القوات التركية:** إذا استقرت الأوضاع الأمنية، فمن مصلحة بغداد السعي إلى اتفاقات تحدد شروط وآليات تقليص الوجود العسكري التركي تدريجياً، وربط أي ترتيبات أمنية بموافقة الدولة العراقية، بما ينسجم مع مبدأ السيادة.
4. **تطوير منظومة مراقبة الحدود:** الاستثمار في الرادارات، الطائرات المسيّرة للمراقبة، الكاميرات الحرارية، أنظمة الاستطلاع الإلكتروني بما يقلل الاعتماد على وجود قوات أجنبية في تأمين الحدود.
5. **إعادة إعمار المناطق الحدودية:** يتطلب استقرار المناطق الحدودية إعادة الخدمات الأساسية وإعادة إعمار القرى المتضررة، وتشجيع عودة السكان، لأن الفراغ السكاني قد يخلق بيئة تسمح بعودة النشاط المسلح أو بتصاعد التوترات.
6. **تبني مقاربة أمنية-تنموية متوازنة:** المعالجة الأمنية وحدها قد لا تكون كافية، لذا ينبغي أن تترافق مع برامج تنموية واقتصادية في المناطق الحدودية، بما يعزز الاستقرار ويقلل دوافع الانخراط في الأنشطة المسلحة.
7. **تعزيز التعاون الاستخباري:** ينبغي تطوير آليات تبادل المعلومات بين الأجهزة العراقية والإقليمية، مع الحفاظ على القرار الوطني، بما يساعد على رصد التحركات المسلحة ومنع عودة التهديدات عبر الحدود.

التوصية الاستراتيجية النهائية

تشير التطورات في شمال العراق إلى أن التحدي لم يعد يقتصر على مواجهة جماعة مسلحة، بل يمتد إلى إدارة مرحلة ما بعد انحسار نفوذها. لذلك، فإن نجاح أي ترتيبات أمنية سيعتمد على قدرة الأطراف المعنية على الانتقال من المعالجة العسكرية إلى بناء إطار أمني وسياسي مستدام يحفظ سيادة العراق، ويعزز أمن الحدود، ويحد من مخاطر الفراغ الأمني والتنافس الإقليمي. وفي هذا السياق، يظل التنسيق بين بغداد وأربيل، والحوار الإقليمي مع دول الجوار، من العوامل الأساسية لتحقيق استقرار طويل الأمد.

ملحق (أ)

القواعد العسكرية التركية في شمال العراق

مواقع تواجد حزب العمال الكردستاني

ملحق (ب)

أفكار لإنهاء الوجود العسكري التركي في شمال العراق

من الأفضل بناء سياسة عراقية تحت عنوان استعادة السيادة والانتقال الأمني المنظّم بدلاً من الدعوة إلى إخراج القوات التركية بالقوة، لأن المواجهة العسكرية ستعرّض القرى الحدودية للخطر، وقد تمنح أنقرة مبرراً لتوسيع عملياتها.

كما ينبغي التمييز بين رفض الوجود العسكري غير المتفق عليه وبين توصيفه قانونياً بالاحتلال؛ فالتوصيف النهائي يتوقف على طبيعة كل قاعدة، والاتفاقات السابقة، وحدود الموافقة العراقية إن وجدت. وقد وقّع العراق وتركيا في 15 آب 2024 مذكرة تعاون أمني وعسكري، تضمنت مركز تنسيق أمني في بغداد ومركزاً للتدريب والتعاون في بعشيقة، ما يجعل مراجعة الأساس القانوني لكل موقع عسكري خطوة ضرورية قبل التحرك الدولي.

أولاً: بناء موقف عراقي موحّد: أهم نقطة ضعف في الموقف العراقي هي اختلاف مقاربات بغداد وأربيل والقوى السياسية المحلية. **لذلك يجب إصدار وثيقة وطنية مشتركة بين:**

1. الحكومة الاتحادية.
2. حكومة إقليم كردستان.
3. محافظة دهوك.
4. وزارتي الدفاع والداخلية.
5. قوات الحدود والبيشمركة.
6. مجلس النواب العراقي.

تتضمن الوثيقة الاعتراف بأن نشاط PKK يشكل مشكلة أمنية، لكن مع التأكيد أن معالجتها تقع على عاتق الدولة العراقية، ولا تمنح أي دولة حق إنشاء وجود عسكري مفتوح المدة داخل الأراضي العراقية. الدستور العراقي يعرّف العراق بأنه دولة اتحادية مستقلة كاملة السيادة، وهو أساس داخلي مهم لبناء هذا الموقف.

ثانياً: إجراء جرد رسمي شامل للوجود التركي: تحتاج بغداد إلى إعداد ملف موحّد يتضمن:

1. عدد القواعد والنقاط العسكرية.
2. مواقعها وتواريخ إنشائها.
3. عدد القوات التقريبي.
4. الطرق والمنشآت التي أُنشئت لخدمتها.
5. الأساس القانوني المعلن لكل موقع.
6. المواقع التي أُنشئت دون موافقة اتحادية موثقة.
7. المساحات الزراعية والقرى المتضررة.
8. الخسائر المدنية والأضرار الاقتصادية.

هذا الجرد ضروري لأن المطالبة العامة بالانسحاب ستكون ضعيفة ما لم تُبنَ على ملف قانوني وميداني دقيق يفرّق بين مركز بعشيقة، والقواعد القديمة، والنقاط الجديدة المرتبطة بعمليات المخلب.

ثالثاً: ربط نزع سلاح PKK بانسحاب تركي متدرج: التطورات المتعلقة بحل PKK أو نزع سلاحه تمنح العراق فرصة تفاوضية مهمة. فقد دعا وزير الخارجية العراقي في تشرين الثاني 2025 إلى نزع سلاح عناصر الحزب في شمال العراق، بالتزامن مع استمرار مسار التسوية بين الحزب وأنقرة. يمكن للعراق أن يقترح معادلة واضحة: كلما جرى إخلاء منطقة من مقاتلي PKK وتسلّمتها قوات عراقية رسمية، تنسحب القوات التركية منها ضمن مدة محددة. وبذلك لا تستطيع أنقرة استخدام وجود الحزب مبرراً لبقاء غير محدد، وفي الوقت نفسه لا تظهر بغداد وكأنها تتجاهل المخاوف الأمنية التركية.

رابعاً: اتفاق انسحاب مرحلي ملزم: بدلاً من مطالبة تركيا بانسحاب فوري قد ترفضه، يمكن التفاوض على اتفاق من ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وقف التوسع

1. منع إنشاء قواعد أو طرق عسكرية جديدة.
2. تجميد زيادة القوات.
3. وقف التقدم إلى مناطق جديدة.
4. حصر النشاط التركي في المواقع الموجودة مؤقتاً.

المرحلة الثانية: تسليم المناطق

1. انتشار قوات الحدود العراقية والبيشمركة في المناطق التي يخليها PKK.
2. إنشاء نقاط عراقية بديلة.
3. انسحاب تركيا من المواقع الأمامية القريبة من القرى.
4. إغلاق الطرق العسكرية التي لم تعد ضرورية أو تحويلها إلى الاستخدام المدني.

المرحلة الثالثة: إنهاء الوجود القتالي

1. إخلاء القواعد القتالية.
2. تحويل أي تعاون ضروري إلى تدريب أو تنسيق من داخل مراكز متفق عليها.
3. تحديد سقف زمني نهائي للانسحاب.
4. إنشاء لجنة تحقق عراقية-تركية، مع إمكانية وجود مراقبين دوليين مدنيين.

خامساً: نشر بديل أمني عراقي حقيقي

لا يمكن إخراج القوات التركية مع ترك فراغ أمني. لذلك ينبغي تشكيل قيادة حدود شمالية مشتركة تضم:

1. قوات الحدود الاتحادية.
2. الجيش العراقي.
3. قوات البيشمركة.
4. الشرطة المحلية.
5. ممثلين عن أجهزة الاستخبارات الاتحادية والإقليمية.

تكون مهمتها حماية الحدود، وتسلم المواقع المخلاة، ومنع عودة الجماعات المسلحة إليها. وكان العراق وتركيا قد ناقشا بالفعل تطوير أمن الحدود وإنشاء مراكز تنسيق، ما يعني أن بغداد تستطيع إعادة صياغة التعاون بحيث تصبح القوات العراقية هي المنفذ الميداني الأساسي بدلاً من القوات التركية.

سادساً: إعادة التفاوض في مذكرة التعاون الأمني: ينبغي مراجعة مذكرة آب 2024 وإضافة بنود صريحة تنص على:

1. أن التعاون الأمني لا يمنح تركيا حق الانتشار غير المحدد.
2. أن كل عملية داخل العراق تحتاج إلى موافقة عراقية مسبقة.
3. تحديد المناطق والأعداد والمدد الزمنية.
4. منع إنشاء منشآت جديدة دون موافقة الحكومة الاتحادية.
5. إنشاء آلية للتحقيق في الخسائر المدنية والتعويض عنها.
6. ربط استمرار الاتفاق بتقدم الانسحاب.
7. إلغاء أو تعليق البنود التي تستعمل لتبرير وجود مفتوح.

إن تحويل الاتفاق من غطاء للتعاون الواسع إلى أداة لتنظيم الانسحاب سيكون أكثر واقعية من إلغائه دون بديل.

سابعاً: المسار القانوني والدبلوماسي الدولي: بعد توحيد الموقف الداخلي وتوثيق المواقع، يمكن للعراق اتباع سلم دبلوماسي تدريجي:

1. توجيه مذكرة رسمية إلى تركيا تحدد المواقع المطلوب إخلاؤها.
2. تسجيل المذكرات والاحتجاجات لدى الأمم المتحدة.
3. طلب مناقشة القضية في جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.
4. إطلاع أعضاء مجلس الأمن على الملف الموثق.
5. طلب وساطة أممية أو إقليمية لتحديد جدول الانسحاب.
6. دراسة اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي، إذا توافرت الولاية القانونية وموافقة الأطراف اللازمة.

ميثاق الأمم المتحدة يلزم الدول باحترام السيادة والسلامة الإقليمية ويحظر التهديد بالقوة أو استخدامها ضد دولة أخرى، مع بقاء الخلاف القانوني متعلقاً بادعاءات الدفاع عن النفس ومدى وجود موافقة عراقية وحدودها.

ثامناً: استخدام العلاقات الاقتصادية أداة تفاوض لا عقاب جماعي

تمتلك بغداد أوراقاً اقتصادية مهمة، تشمل التجارة والطاقة والنقل ومشروع طريق التنمية والعقود والاستثمارات. لكن الأفضل عدم اللجوء إلى مقاطعة شاملة تضر بالمواطنين، **بل اعتماد مشروطية اقتصادية تدريجية، مثل:**

1. ربط العقود الاستراتيجية الجديدة بتقدم مفاوضات الانسحاب.
2. منح امتيازات اقتصادية مقابل إخلاء مراحل محددة.
3. مراجعة التسهيلات للشركات المرتبطة بالمشاريع الحكومية إذا تعطلت المفاوضات.
4. استخدام ملفات المياه والتجارة والنقل ضمن حزمة تفاوضية شاملة.

الهدف هو جعل الانسحاب مفيداً للعلاقات العراقية–التركية، وليس تحويل القضية إلى قطيعة دائمة.

الخلاصة

الطريق الأكثر واقعية لإنهاء الوجود التركي لا يمر عبر المواجهة العسكرية، بل عبر إسقاط مبرراته الأمنية، وتوفير بديل عراقي فعّال، وبناء وحدة سياسية داخلية، ثم تحويل التعاون الاقتصادي والأمني إلى صفقة انسحاب متدرج.

والمعادلة الأساسية التي ينبغي أن تتبناها بغداد هي: لا وجود مسلح لـ PKK، ولا قواعد قتالية تركية، ولا فراغ أمني، بل سيطرة عراقية اتحادية-إقليمية كاملة على الحدود.

بهذه الصيغة يمكن للعراق أن يحول مسار نزع السلاح من فرصة لتوسيع الحزام التركي إلى فرصة تاريخية لاستعادة سيادته على شمال البلاد.